

المساءلة التعليمية وسياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر الواقع والآفاق  
2017 - 2000

The educational questioning and the policy of the educational reforms  
between the current issues and the outlooks (2000\2017)

تاريخ النشر: 2021/01/31	تاريخ القبول: 2020/01/19	تاريخ الإرسال: 2019/11/21
-------------------------	--------------------------	---------------------------

أ.د. لشهب أحمد  
جامعة الجزائر 3  
lecheheb.ahmed@univ-alger3.dz

\*ط.د. زيان عبدالنور  
جامعة الجزائر 3  
ziane.abdnour@univ-alger3.dz

ملخص :

إن الاهتمام بالمساءلة التعليمية الذي نشهده في الدول المتقدمة كأمریکا لا نجد له ما يوازيه في الأنظمة التربوية لدول العالم الثالث أو الدول العربية. فلا يزال مفهوم المساءلة سطحي وبسيط لا يتعدى المفهوم الضيق لدور الإدارة والإشراف ، في التحقق من قيام المعلم بواجباته والتزامه بالأنظمة والتعليمات دون الدخول في المساءلة عن مخرجات النظام التربوي ومستوياتها وملاءمتها لمتطلبات العصر، لقد تطور مفهوم المساءلة في التربية وأصبح يشير إلى نظام مركب وشامل يقصد به الإصلاح التربوي . وفي بلادنا الجزائر لا نكاد نسمع عن المساءلة التعليمية في خضم سياسات الإصلاح التربوي في الجزائر منذ مطلع سنة الألفين 2000 ، وبعد مرور ما يفوق 17 سنة لم نرى للمساءلة أثر سواء على مستوى هرم النظام التربوي المتمثل في الوزارة الوصية ، أو على المستوى الداخلي معلم مدرسة مما يثبت فشل سياسات الإصلاح التربوي في الجزائر على أساس عدم إشراكها كل الأطراف الحقيقية المعنية بالشأن التربوي وإغفالها لمبدأ الشفافية الذي تركز عليه المساءلة التعليمية .

الكلمات المفتاحية: المساءلة التعليمية ؛ سياسة الاصلاح ؛ التحليل ؛ المنظومة التربوية .

\*المؤلف المرسل : زيان عبدالنور

**Abstract:**

*Actually, the ongoing questioning of teaching is not taken seriously into consideration in our third world comparing the developed countries that give much more importance to this educational process. Apparently, the process of the ongoing questioning is limited only on the role of the administration which is the supervision and the checking of the teacher's presence and commitments, without any interference on the feedback of the educational system and its fitness to the modern and current requirements. Recently, the notion of the ongoing questioning has been shifted and developed to comprise an overall system that aims to reform the educational system effectively. Since 2000, it scarcely to hear in our country the dealing about the questioning and the diagnosis of the teaching process even within the overwhelming movement of the reformation of the educational system. After 17 years, unfortunately we do not see any effectiveness of the questioning procedure neither within the educational system, nor inside schools which shows the failure of reformation of the educational policy in Algerian, this failure is caused mainly by the neglection and the absence of the cooperation .*

**Keywords:** Educational accountability ; Reform Policy ; Analysis ; the educational system

**مقدمة:**

إن سياسات إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر قطعت أشواطاً كبيرة شأنها شأن كل السياسات القطاعية لإحداث التنمية الشاملة ، علماً أن تعاقب السياسات والوزراء المكلفين كان يمر دون حصيلة وتسليم المهام كان بروتوكولي لا أكثر ، أما أمر المحاسبة والمساءلة والجزاء والتقدير لا وجود له ، ولم نسمع عن مساءلة الوزراء أو المكلفين لا إدارياً ولا نيابياً (برلمانياً) ولا حتى أكاديمياً .

إذ وجب علينا الآن قبل أي وقت مضى إدراج واستعمال المساءلة التعليمية ونحن بصدد تحليل سياسة إصلاح المنظومة التربوية منذ مطلع سنة الألفين 2000 التي كثر اللغط حولها إعلامياً وأكاديمياً وحتى خارجياً ، باعتبارها معياراً لقوة الدولة أو ضعفها لها

مما يستوجب إسقاط مبدأ المساءلة التعليمية حول مشكلة المدرسة الجزائرية التي تستدعي سياسة إصلاح المنظومة التربوية ككل، علما أن مصطلح المساءلة التعليمية عرف رواجاً في بداية الثمانينات بالولايات المتحدة الأمريكية و اتخذ كوسيلة لتحليل وتقويم سياسة إصلاح المنظومة التعليمية بأمريكا منذ صدور تقرير أمريكا في خطر سنة 1983 ، فالجدير بنا معرفة مفاهيم ومبادئ المساءلة التعليمية وكيفية تطبيقها والالتزام بها لإصلاح شأن المدرسة الجزائرية .

وللتعمق جيدا في واقع المساءلة التعليمية لتحليل وتقويم سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر نسردها الإشكالية التالية :

ما هو واقع تطبيق المساءلة التعليمية في الجزائر اثناء سياسة إصلاح المنظومة التربوية ؟

وللوقوف جيدا حول هذه المقاربة ودعمها لتحليل وتقويم سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر ما بين 2000 و 2017 نطرح الأسئلة التالية :

- لماذا سياسة إصلاح المنظومة التربوية ؟
- كيف صنعت سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر ؟
- ما هي الآثار التي نتجت عن سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر بعد مرور 17 سنة ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة الدقيقة نورد بعض المفاهيم والمصطلحات تتعلق بالمساءلة التعليمية وتحليل السياسات العامة التربوية وتوضيحا لمفاهيم تترد كثيرا في المقال.

### 1- مفهوم المساءلة التعليمية :

تتباين وجهات النظر حول مفهوم المساءلة من حيث أهميتها وأهدافها ومستوياتها وآليات تطبيقها وتوظيفها. تؤكد جنفر اودي (Jennifer O'Day)<sup>1</sup> أن هذا الاختلاف مرده الاختلاف في الاجابة عن الأسئلة الآتية : من هو المساءل؟ ومن هو المسائل؟ وعمما تتم المساءلة؟ وما هي العواقب المترتبة على هذه المساءلة؟ فنقول مثلا هل تكون المساءلة من المعلم إلى الطالب؟ او من الإدارة المحلية إلى المدرسة أم من الدولة إلى الإدارة؟ كذلك نقول هل تكون المساءلة عن تحصيل الطلاب أم عن أداء المدرسة أم عن أداء الإدارة

المحلية للمدارس أم عن أداء النظام التربوي في الدولة برمته؟ هل تكون المساءلة عن المدخلات أم العمليات أم المخرجات أم جميعها وعلى كل المستويات. فمن المسؤول عن تمويل وتوفير الفرص والمصادر التعليمية للطلبة لمساءلة عن الأداء. فطبيعة النظام التربوي شائكة والعوامل المسؤولة عن أداء الطلبة وتحصيلهم متعددة. رغم ذلك لا بد من ذكر بعض التعريفات لهذا المفهوم حسب تطورها ومدى إدراك اصحابها لأهمية المساءلة في مسيرة الإصلاح والتطوير التربوي.

فالمساءلة التي تخرج في مجملها العام إلى أنها التزام المرؤوسين بأن يؤدي حسابا لرئيسه عما كلف به، مع الالتزام بتقديم ما يثبت من الأدلة على الالتزام بهذا الأداء، كما يؤكد صاحبها معجم مصطلحات الإدارة (جوهانسون وروبرتسون)، يرجع الفضل فيها إلى (ليون ليسنجر L.Lessiner)، والذي يعد المؤسس الأول لحركة المساءلة في التعليم في أواخر الستينات من القرن الماضي حيث نقلها من مجالات الإدارة والصناعة والاقتصاد والتجارة إلى التعليم. تخرج التركيز على أداء المعلم وتحميله مسؤولية نتائج طلابه<sup>2</sup>.

وتشير المساءلة بشكلها العام إلى علاقة بين طرفين: طالب الخدمة، ومقدم لها، بشروط يجري الاتفاق عليها بين الطرفين ومن أهمها امتلاك طالب الخدمة الإمكانية والحق في مجازاة مقدم الخدمة بالمكافأة أو العقوبة عند التزامه بالشروط أو الإخلال بها<sup>3</sup>. وقد كان تطبيق هذا المفهوم شائعا في النظام التربوي قبل تطوره كنظام مركب شائك. حيث كانت العلاقة بين المدرسة والمعلمين من جهة وزبائنها من المجتمع من جهة أخرى هي تحدد شكل المساءلة ونوعها. فكان أولياء الأمور يمثلون طالب الخدمة، وكانت المدرسة والمعلمون تمثل مقدم الخدمة. وكانت المساءلة مباشرة بين الطرفين فإذا قصرت المدرسة في تقديم التعليم المطلوب لجأ ولي الأمر والطالب إلى المساءلة والضغط على المدرسة للتغيير والتطوير، أو اختيار مدرسة أخرى في حالة استمرار التقصير. ولا زال هذا النوع من المساءلة موجود على مستوى التعليم الخاص.

لقد تطور مفهوم المساءلة في التربية وأصبح يشير إلى نظام مركب وشامل يقصد به الإصلاح التربوي كهدف عام. ويتمشى مع طبيعة النظام التربوي المركب والمتنامي فالمساءلة في رأي ماكفرسون (Mecphaerson) تعني "جمع وتقديم البيانات الموضوعية عن الأداء وتقييمه في ضوء معايير محددة، ومن ثم التخطيط المنظم لتحسين الواقع"<sup>4</sup>.

ويعرفها نيومان وزملاءه (Newman, F.etal) بأنها " عملية تحاول من خلالها إدارة التعليم أو الولاية وغيرهم من ذوي العلاقة بالتعليم التأكد من أن المدارس وإدارتها تحقق أهدافها"<sup>5</sup>. ويقدم ويسلداكي وزملاءه ( Ysseldyke, J. et al ) تعريفا شاملا بقوله بأن المساءلة " طريقة منظمة وهادفة لطمأنة ذوي العلاقة بالنظام التربوي بأن المدارس تحقق النتائج المرغوبة، وهي تشتمل على عناصر عامة كالأهداف والمؤشرات على التقدم نحو تحقيق الأهداف والمقاييس وطرق تحليل المعلومات وتقديمها، والعواقب المترتبة عليها"<sup>6</sup>.

## 2- مبادئ المساءلة التعليمية:

### 2-1 - مبدأ الشفافية :

فالشفافية كما تؤكد الدراسات التي تناولتها بالتحليل تشير إلى أنها :

أ- حق من حقوق المواطن تجاه السلطة، كأحد الضمانات الأساسية لتعزيز الديمقراطية وتكريسها في المجتمع.

ب- تعني تدفق المعلومات وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الإعلام، باعتبارها تسهم في تسهيم عملية التصدي لمختلف أشكال الفساد في الواقع التعليمي، وتوفير تواصل المواطنين بصانعي القرارات والقائمين على أمر التعليم<sup>7</sup>.

ج- تعني أن تكون كل الهيئات والمؤسسات التعليمية التي تدير وتدبر الشأن التعليمي العام شفافة، أي تعرف ما يجري وما يدور بداخلها، بحيث تكون الحقائق معروضة ومتاحة للبحث والمساءلة.

وهذا ما لم يتأتى حول اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر المعينة في ماي 2000 والتي دارت حيثياتها وورشاتها في جنح الظلام ، أي كل المعنيين بالشأن التربوي لا يعرفون ماذا يجري حول مسار الإصلاحات .

- أولا اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية كانت كلها معينة من طرف رئاسة الجمهورية بثلاثين يمثلون التيار التغريبي كما اصطلح عليه وأغلبهم ليس من المختصين أو الخبراء

- مكتب رئيس اللجنة كذلك معين ومتكون من أربعة نواب للرئيس، ومختارين بدقة وهنا خرق واضح لمصداقية وسيادة وحيادية اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر.

وهم علي بن زاغو رئيس اللجنة ، الأعضاء خليدة مسعودي، الطاهر حجار، ابراهيم حراوية، نورية بن غبريت رمعون.

علما أن رئيس اللجنة أصبح فيما بعد عضو بمجلس الأمة عن الثلث الرئاسي، السيد ابراهيم حراوية أصبح مستشار بالرئاسة والسيد الطاهر حجار وزير للتعليم العالي ، والسياسية خليدة تومي وزيرة للثقافة أما نورية بن غبريت وزيرة للتربية والتعليم .

يتضح لنا من خلال التحليل بأن مكتب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية كله يترقى الى مستويات عليا وكل المكتب محسوب على جهة ما اصطلح عليه بالتغريبيين ، لامكان لأهم مبد في المساءلة التربوية ، بمعنى آخر ثلوث القطاع التربوي الثقافي والجامعة حجز لوزراء مكتب اللجنة الوطنية لاصلاح المنظومة التربوية المنصبة سنة 2000 مسبقا التربية ، الثقافة ، التعليم العالي .

## 2-2 - مبدأ التقييم:

تعتمد المساءلة على مبدأ رئيسي في إنجاح عملياتها وهو مبدأ التقييم، وذلك على أساس من أن ذلك سيساعد في إصدار أحكام ذات قيمة في تحديد نواحي القوة وأوجه الضعف في ممارسات وأنشطة المؤسسات التعليمية، بقصد تجويدها أو العمل على إصلاح المعوج فيها.

والمساءلة في اعتمادها على التقييم كمبدأ تتخذ أحد أشكال ثلاثة، هي :

1- المساءلة التي تعتمد على التقييم الذاتي، والذي يتم بواسطة خبراء ميدانيين بناء على أوامر من الإدارة المسؤولة.

2- المساءلة التي تعتمد على التقييم المستقل الخارجي، وتقتضي هذه المساءلة أن تقوم بها هيئات مستقلة، يناط بها إجراء تقييم موضوعي، وقد تتم بواسطة خبراء خارجيين لمراقبة الأعمال.

3- المساءلة التي تعتمد على التقييم البرلماني، وهي التي تتم عن طريق لجان برلمانية أو لجان أخرى فرعية، وينظر إليها على أنها الأكثر فعالية، حيث يتم بواسطتها تحقيق التوازن بين المساءلة والتفعيل، باعتبار برلمانية التي تتم على أعلى مستوى تشريعي من ناحية، ولكونها مساءلة لاحقة وغير خانقة ولا تعيق سير العمل من ناحية أخرى<sup>8</sup>، كلجنة الشؤون التربوية والتعليم العالي على مستوى البرلمان. كما حدث في عهد التحالف الرئاسي وتمير مشروع بن زاغو.

## 3-2 - مبدأ الالتزام:

ينظر إلى مبدأ الالتزام هنا على مجموعة التصرفات الخاصة بالنزاهة الأخلاقية الحاكمة لعمليات المساءلة التي تجري داخل الواقع التعليمي، حتى لا تتحول إلى صناعة لتقديم خدمات غير أخلاقية.

فالمساءلة التعليمية في حد ذاتها مجموعة من الالتزامات والسياسات والممارسات التي تم وضعها من أجل<sup>9</sup>:

- \*- التأكد من اتساق القرارات مع القوانين واللوائح.
- \*- التيقن من أن العمل قد سار وفق الخطط المحددة.
- \*- تحديد طرق العمل والممارسة التي لا تؤدي إلى التعليم.
- \*- ابتكار آليات للمساءلة (داخلية وخارجية) تساعد في تحقيق التميز.
- \*- زيادة استخدام الممارسات التعليمية الجيدة، وتقليل استخدام الممارسات الخاطئة.

\*- القيام بما يتطلبه العمل من تغيير أو تدعيم أو تصحيح لمسارات الأداء. عدم التزام الوزراء المتعاقبين ولو أخلاقيا أمام مبادئ الدستور خصوصا التصريحات الاستفزازية للوزيرة السابقة "بن غبريت نورية رمعون" في كل ما يتعلق بالهوية واللغة والدين والحضارة العربية الاسلامية .

وبعد الحديث عن الالتزام خصوصا الأخلاقي أمام القانون والوطن، لأن مسألة إعداد الناشئة مصيرية وتتعلق بثوابت الأمة ومستقبل الدولة وصيرورة تطورها واثبات وجودها في عالم متغير باستمرار، وبذكر أهداف المساءلة التعليمية يتضح لنا فعالية تطبيقها على تحليل سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر.

والمتبع لأمر السياسة التعليمية في الجزائر خصوصا من تقلد منصب وزير في الإطار الزمني للدراسة. أو من ترأس اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية لا يخضع للمساءلة الأنية أو البعدية، بل يرقى ويعين ضمن الثلث الرئاسي لمجلس الأمة مما يتيح للمسؤول حق التمتع بالحصانة وعدم المتابعات القضائية إن حصلت.

من المفارقات أن الالتزام مبدأ جوهرى خصوصا ما تعلق بالنزاهة الأخلاقية، اتجاه الموروث الثقافي والحضاري للأمة الجزائرية، ومن مكتسبات المدرسة الجزائرية خصوصا ما تعلق بالثوابت والهوية الوطنية.

إن تحليل السياسة العامة يمثل منهجية علمية ومعرفية مصبوغة بالأسلوب التقويمي والنقدي الذي يهدف إلى فهم أداء الحكومات عن طريق اكتشاف نقائصه وعيوبه، واقتراح التحسينات الممكنة له<sup>10</sup>.

### 3- تحليل السياسة التربوية:

تحليل السياسة العامة، فرع من حقل السياسة العامة يهدف إلى تحسين ورفع كفاءة البرامج والسياسات الحكومية، وزيادة فعاليتها، قصد بلوغ أهدافها<sup>11</sup> لأن محلل السياسة العامة يبدأ عمله بعد عمل كل من صانع ومنفذ السياسة العامة، لكي يصل إلى تقييمها<sup>12</sup>.

تحليل السياسة العامة يمثل منهجية علمية تعتمد على النقد والتقويم، في تحديد وتأشير خيارات السياسة العامة، لذلك فأن محلل السياسة العامة حسب (توماس داي) يبحث عن الأجوبة على الأسئلة التالية : ماذا تفعل الحكومة؟ ولماذا تفعل ذلك؟ وما هي الفروق والتغيرات التي تحدثها أفعالها؟<sup>13</sup> .

وباعتبار السياسة العامة التربوية مجموعة من المبادئ والأهداف والإجراءات والوسائل والمناهج التي تضعها الدولة لتنظيم وتوجيه العملية التربوية بما يتماشى ويخدم مصلحتها الوطنية في جميع المجالات<sup>14</sup> فان صنعها يؤدي بالإدارة إلى الانتقال إلى عملية فنية وإدارية تتطلب وضع سياسات وإجراءات ونظم تتطلبها عملية تنفيذها<sup>15</sup> وبسبب التغيرات التي تحدثها عملية تحويل السياسة العامة إلى وضع جديد قد يتطابق أو لا يتطابق مع الأهداف المرسومة فيها، وقد يؤدي إلى ظهور آثار سلبية على المجتمع، أو على النظام السياسي بسبب وجود عيوب في الحلول التي تضمنتها، لأنها لم تدرك جيدا مشاكل المنظومة التربوية أو لم تؤدي عملية تنفيذها إلى نتائج، برغم الإمكانيات والجهود التي بذلت من طرف الحكومة في سبيل تطبيقها .

ولأجل تحديد الجوانب السلبية والايجابية واقتراح الإصلاحات والتحسينات التي يجب إدخالها على تلك السياسة العامة، ظهرت مهمة محلل السياسات العامة التي تتمثل في الأعمال البحثية التي تعتمد على مناهج ونماذج ومقتربات خاصة بحقل السياسة العامة، فتحليلها هو عملية تقويمية للبدائل المقترحة لحل مشاكل السياسة العامة، فالمحلل يستخدم المعلومات والبيانات كما يستعمل توليفة من المقتربات لمعالجة المشكلة .



### 3-1 - لماذا سياسة إصلاح المنظومة التربوية بداية 2000 ؟

يعتبر إصلاح المنظومة التربوية سياسة عامة وضعتها الجزائر نهاية سنة 2000، لادخال تحسينات على المنظومة التربوية تحسين نوعية ومردودية وجودة خدماتها بعدما أصبحت تعانيه من اختلالات هيكلية ووظيفية أثرت سلبا على أدائها وباعتبارها برنامج<sup>16</sup>. فهي تتكون من ثلاثة أركان منسجمة ومتكاملة وهي :

- الأهداف التي ترغب الدولة تحقيقها بهذه السنة

- المناهج التي تتبعها للوصول إلى تلك الأهداف.

- الوسائل التنظيمية والمالية والبيداغوجية والبشرية التي تتطلبها عملية تنفيذ

السياسة التربوية.

إن سياسة إصلاح المنظومة التربوية التي رسمتها الحكومة لتصحيح الاختلالات الهيكلية والوظيفية التي تعاني منها المنظومة التربوية وتمنعها من أداء الدور الذي تكونت من أجله منذ الاستقلال عام 1962 والمتمثل في التنمية والتحرر الوطني عن طريق التربية والتعليم. ولأجل محو آثار الاستعمار الفرنسي الاستيطاني وتلبية حاجات المجتمع وتنمية العنصر البشري الكفاء والسهر على عملية البناء الوطني<sup>17</sup>.

لأن الأصل في الإصلاح يكون تدريجيا من منظور تطوري، وملازما للعمل التربوي، نابعا من طبيعة النشاط التقويمي نفسه، فكل تعديل أو تقنين وكل تنظيم في أي مستوى من المستويات هو بالضرورة عمل إصلاحي.

لذلك فإصلاح المنظومة التربوية يتطلب وضعها في حالة تغيير جزئي ومستمر نحو الأحسن وليس إصلاح انقلابي على مكتسبات المدرسة، ونحو تثبيت وتمتين المكتسبات التي حققتها المدرسة في مجال استعادة مقومات الهوية الوطنية، وديمقراطية وإلزامية ومجانية التعليم، والتغيير المستمر أصبح إجراء متكرر في حياة المنظومة التربوية مثلما سيتضح من خلال تشخيص واقع المنظومة التربوية ومدى ممارسة واستخدامات المساءلة التعليمية إن وجدت في مختلف المراحل التي آلت إليها المنظومة التربوية منذ الاستقلال.

### 3-2 مراحل إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر:

وضعية المجتمع الجزائري غداة الاستقلال:

الخامس من جويلية عام 1962 يوم ليس كسائر الأيام في تاريخ الجزائر، فقد احتفلت فيه الجزائر بعيد الاستقلال، وجاء هذا الاستقلال بعد معاناة لأزيد من قرن من

الزمن، مع تركة كبيرة ورثتها بلادنا عن الاستعمار الاستيطاني الذي كان استغلاليا منذ أول لحظة، لقد ترك الاستعمار الفرنسي الشعب الجزائري في أسوء أحوله، شعب تفشت فيه الأمية بنسبة 98%، إدارات مؤسساته مخربة هجرها إطاراتها الاستعمارية، خزينة خاوية تعرضت للنهب والتخريب، إذ مؤسسات كل القطاعات فارغة وثمانية آلاف قرية مهدمة ومدمرة تدميرا شبه تام وأكثر من مليون أرملة و 900 ألف ابن شهيد ويتيم مع قرابة مليون معطوب حرب ونصف مليون لاجئ عادوا من البلدان الشقيقة، هذا إلى جانب المصانع المغلقة التي نجم عنها تعطل الحياة الاقتصادية ونقص في الإطارات، وما لحق بالمدارس من حرق وتخريب وتدمير<sup>18</sup>.

لا ريب أن للتعليم أهمية خاصة في المجتمع، ونقصد التعليم بكل مراحلها خاصة التعليم الأساسي، فهو يمثل قاعدة هرم التعليم كله كنظام، إذ يشكل الأساس لما يبني عليه من مراحل تعليمية ستليه، إضافة إلى أن الاهتمام بالتعليم في سن الطفولة المبكرة يحظى باهتمام عدد لا بأس به من علماء التربية والنفوس والاجتماع، ففي هذه المرحلة تنمو قوى الطفل الإبداعية وطاقاته الإنسانية وتتطور مستقبلا في صورة مفاهيم وأنماط سلوكية وقوى وجدانية، كما تنبع أهمية التعليم مما يعج به عالم اليوم من متغيرات متلاحقة لم ينجو منها التعليم بطبيعة الحال فرياح الخصوصية وتسارع التقدم التكنولوجي وتعاضم التنافس وتآكل الحدود بفعل ثورة الاتصالات وما اصطلح عليه بالعمولة جعل من الهوية وسمات الشخصية الوطنية في خطر وكذا التعليم الذي يميز دولة عن أخرى وهو ورغم أنه كان يعتقد أن التعليم حصين من كل تأثير إلا أن الواقع الآن يشير للعكس<sup>19</sup>.

### 3-2- أ / المرحلة الأولى: المرحلة الانتقالية من 1962 إلى 1976

كان التعليم الابتدائي سنة 1962 في حالة يرثى لها على غرار الميادين الأخرى، والجدير بالذكر أن نسبة الانتساب إليه كانت تقارب 20% من مجموع التلاميذ الذين بلغوا سن الدراسة، فقد كانت مهمة المدرسة تتلخص في تكوين ما يحتاج إليه الاستعمار من مساعدين، وقد كان أول دخول مدرسي في أكتوبر 1962 اتخذت وزارة التربية قرارا يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة سبع ساعات في الأسبوع، وقد تم توظيف 3452 معلما للعربية و16450 للغة الأجنبية، منهم عدد من المرينين قصد سد الفراغ المدهش الذي أحدثه عمدا أكثر من 10.000 معلم فرنسي غادروا الجزائر بصفة جماعية.

وقد ورثت الجزائر قلة هياكل الاستقبال وقلة الإطارات ومشكلة سيطرت اللغة الفرنسية وانحصار التعليم على مناطق وطبقات دون أخرى، وقد عمدت السلطة الجزائرية تعديلات مختلفة منذ 1962، ومن الإجراءات الفورية التي اتخذتها اللجنة الوطنية التي عقدت اجتماعها الأول في 15 ديسمبر 1962 - الجزائر، ديمقراطية التعليم، التعريب، والتكوين العلمي والتكنولوجي . واستمر تطبيق مجموع الإجراءات السنة تلو الأخرى، ففي أكتوبر 1967 طبق القرار القاضي بتعريب السنة الثانية الابتدائية تعريبا كاملا تدرس كل المواد المبرمجة باللغة العربية وحدها بتوقيت 20 ساعة أسبوعيا .

وهي فترة انتقالية كان يسودها عدة نقائص، فاقتصرت على إدخال تحويلات تدريجية تمهيدا لتأسيس نظام تربوي يساير متطلبات التنمية، ومن أولويات هذه الفترة:

- تعميم التعليم بإقامة منشآت تعليمية وتوسيعها للمناطق النائية.
- جزارة إطارات التعليم (أي إزالة آثار العناصر الدخيلة الوافدة من المجتمعات والثقافات التي لا تمت بصلة للمجتمع الجزائري)، كما يعني جزارة نظام التعليم ومناهجه والبعد عن الاستعارة من المجتمعات الأخرى، جزارة الإطارات غايتها الاعتماد على أبناء من أهل

- الاختصاص لتحقيق الكفاءة التعليمية.

- تكييف مضامين التعليم المورثة عن النظام التعليمي الفرنسي.

- التعريب التدريجي للتعليم.

وقد أدت هذه التدابير إلى ارتفاع نسبة المتدربين الذين بلغوا سن الدراسة، إذ قفزت من 20% إبان الدخول المدرسي الأول إلى 70% في نهاية هذه المرحلة<sup>20</sup>. خاصة وأن قيادة حزب جبهة التحرير الوطني أقرت بأن الإسلام دينا للدولة وبضرورة التعليم بل يتعداه ليجعله فريضة على الجميع فلا يمكن أن يعرف أحد مبادئ هذا الدين طالما لم يجد من يعلمه ويلقنه إياه، وهذه العملية إلى تنظيم وهياكل وأفراد متمكنين وهذه هي الإشارة غير الواضحة التي وجدناها في أول بيان معبر عن وجود الجزائر، وعليه يمكن القول أن القيادة العليا للبلاد قبيل الاستقلال قد كانت واعية تماما بأهمية التعليم وهذا ما جعلها تحرص على ذكر كل النقاط المهمة لمرحلة البناء والتشييد<sup>21</sup>.

ولقد اعطى الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي وصفا لواقع المنظومة التربوية إذ قال: "نستطيع اليوم أن نؤكد بأن المدرسة الجزائرية قد وقفت على قدميها وأنها تتطور كل يوم،

وأن شخصيتها تكمل وتنمو، فقد أصبح للمدرسة الجزائرية إطاراتها من المديرين إلى المفتشين العامين واكتسبت هذه الإطارات خبرة عن طريق الممارسة ومعالجة المشاكل بصفة مباشرة وأصبح للمدرسة الجزائرية معلموها وأساتذتها وإذا كانوا في حاجة إلى مزيد من التكوين كما هو الحال بالنسبة لجميع الإطارات الفتية في بلدها الناشئ، وأصبح للمدرسة الجزائرية مناهجها وكتبها التي تزداد عاما بعد عام وتلاؤمها مع واقعنا ومقوماتها... وأصبحت تحتل مكانة مرموقة رغم وسائلنا المحدودة، كما كان الحرص على أن تصبح المدرسة ديمقراطية توفر حظوظا متساوية للجميع".

### 3-2-ب / المرحلة الثانية : مرحلة المدرسة الأساسية من 1976 إلى 1999

ابتدأت هذه الفترة بصدور الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 أفريل سنة 1976 المتضمن تنظيم التربية والتكوين في الجزائر. الذي أدخل إصلاحات عميقة وجذرية على نظام التعليم في الاتجاه الذي يكون فيه أكثر تماشيا مع التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد كرس الأمر السابق الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي ومجانيته وتأمينه لمدة 9 سنوات، وأرسى الاختيارات والتوجهات الأساسية للتربية الوطنية من حيث اعتبارها:

- منظومة وطنية أصيلة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها.
- ديمقراطية في إتاحتها فرصا متكاملة لجميع الأطفال الجزائريين.
- متفتحة على العلوم والتكنولوجيا.

وبصدور أمر 76-35 المؤرخ في 16 أفريل، أدخلت إصلاحات على النظام لتتماشى والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، كما كرس الطابع الإلزامي ومجانية التعليم، وتأمينه لمدة 9 سنوات، قد شرع في تعميم وتطبيق أحكام هذا الأمر ابتداء من السنة الدراسية 1980-1981 (المدرسة الأساسية) وقد تضمن الأمر السابق:

أهدافا وطنية: وتمثل في تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة وإكسابهم المعارف العامة العلمية والتكنولوجية التي تمكنهم من الاستجابة للتطلعات الشعبية التواقفة إلى العدالة والتقدم وحق المواطن الجزائري في التربية والتكوين.

أهدافا دولية: تتجسد في منح التربية التي تساعد على التفاهم والتعاون بين الشعوب وصيانة السلام في العالم على أساس احترام سيادة الأمم وتلقين مبدأ العدالة

والمساواة بين المواطنين والشعوب، وإعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة والتمييز، وتنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

تعد المرحلة الأساسية التي بدأ العمل بها ابتداء من العام الدراسي 1980 بين المرحلتين التعليميتين الابتدائية والمتوسطة في مدرسة واحدة وتعد إجبارية بعد أن تم اختصار المرحلة المتوسطة من أربع سنوات إلى ثلاث سنوات<sup>22</sup> خصائصها إجمالاً هي:

- ضمان تسع سنوات دراسية لكل طفل.
- الاهتمام بالبحث التربوي.
- ضمان قدر متساوي من المعلومات لكل طفل.
- ترغيب وتحبيب الطفل في العمل اليدوي.
- توحيد لغة التعليم ويكون باللغة العربية.
- ربط المحتوى بالقيم العربية الإسلامية.
- إنشاء مجالس التربية والتسيير.
- بعث حياة اجتماعية في المدرسة.
- ربط النظام التربوي بالمخطط الشامل للتنمية.
- إشراك الأسرة في العمل المؤسسة التربوي.
- العناية بالتوجيه المدرسي والمهني وهو ما نص عليه الباب الثامن من الأمرية.
- تمتع المؤسسات بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.
- الاهتمام بالطفل من الناحية وذلك بتوفير الخدمات الاجتماعية للطفل.
- مراعاة الطفل في وضع البرامج<sup>23</sup>.

### 3-3- مشكلة المنظومة التربوية :

إن ظهور مشكلة المنظومة التربوية الجزائرية والاعتراف بها من طرف الحكومة، وادخالها في أجندتها السياسية عام 2000 اتخذ مسارا طويلا.

انطلق منذ بداية التحول الديمقراطي الذي أقره دستور 1989. الذي أدى الى بداية الانتقال من الأحادية الى التعددية ومن هيمنة الدولة على المجتمع الى بداية الاستقلال بينهما والى ظهور الصحافة المستقلة والجمعيات مما ساعد على بداية المشاركة السياسية والمواطنة .

هذا الوضع السياسي الجديد تميز بالصرع بين القوى السياسية والثقافية التي لها علاقة بالتربية والتعليم فرضت العديد من المطالب والانتقادات التي كانت تعتبر من الطابوهات في السابق، وكانت المنظومة التربوية من أهم المواضيع التي تعرضت للنقد بسبب الانتماءات السياسية المختلفة للمعلمين والأساتذة والإعلاميين وقادة الأحزاب، مما أدى إلى بداية تسييسها ومن ثم إلى عدم استقرارها وعدم استقلالها، وبدأ التفكير في إصلاح المنظومة التربوية بتكوين المجلس الأعلى للتربية الذي أشيء سنة 1996. وتم تنصيبه من طرف رئيس الجمهورية السيد ليمين زروال بتاريخ 26 نوفمبر 1996 وكلف بتقييم نقدي وموضوعي للمنظومة التربوية واقتراح بدائل لإصلاح المدرسة ووضع إستراتيجية تدريجية مع الزمن لتكون سياسة وطنية للتربية<sup>24</sup>، ومما جاء في التقرير الذي أعده المجلس الأعلى للتربية، الملاحظات التالية: معانات المدرسة من القيود الإيديولوجية كالأشراكية، غياب تصور شامل للسياسة التربوية، إهمال وتهميش للأطراف الفاعلة في المنظومة التربوية من طرف السياسات التربوية السابقة<sup>25</sup>، فدخلت في سوق المزاييدات والمساومات السياسية وأصبحت توصف بالمريضة والمنكوبة وتنتج الإرهاب والبطالين. وانقسم الرأي العام الوطني إلى اتجاهين:

**الاتجاه الأول:** ويضم المدافعين عن المدرسة الأساسية، وعن منجزاتها ويعتبرها مكسبا لا يمكن التخلي عنه<sup>26</sup>.

**الاتجاه الثاني:** يتكون من خصومها السياسيين كالمفرنسين والعلمانيين الذين اتهموها بالمسؤولية عن إنتاج الرداءة والبطالين والإرهاب والأصولية وعن تأخر المجتمع وعدم قدرته على مواكبة التطور التكنولوجي والعلمي الذي يحدث في العالم. فاستعملوا نفوذهم الواسع في المستويات العليا للسلطة، وعلى وسائل الإعلام ووجدوا الرأي العام والإدارة والسلطة وكل حلفاءهم في الأحزاب السياسية واليمينية والعلمانية واليسارية والمؤسسة العسكرية. فاقنعوا السلطة بما روجوه من أكاذيب ومغالطات وتشويهات حول المدرسة، رغم ما حققته من انجازات كبيرة لم تحققها القطاعات التي كانت تحظى بالأولوية في مخططات التنمية الوطنية كالصناعة والزراعة والخدمات<sup>27</sup> فتم الاعتراف بمشكلة المنظومة التربوية في الصورة السلبية التي وصفها بها رئيس الجمهورية في خطابه بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية بتاريخ 13 ماي 2000 اذ جاء فيه مايلي: "...أصبحت المدرسة تعاني من داء خطير بسبب قصور وعجز السياسة التربوية

المنتهجة لذلك فإنها مريضة ولا تستجيب لحاجيات المجتمع. وبالتالي فهي تتطلب التغيير والإصلاح الجذري .. هذه الجوانب السلبية والنقائص الكثيرة جعلت المدرسة تعيش أزمة مميتة في مجتمع يعيش أزمات مما يتطلب وضع حلول وبدائل لها...<sup>28</sup> .

إن بداية الإحساس والوعي والانشغال بمشكلة المنظومة التربوية ، كان قد انطلق من خارج قطاع التربية والتعليم، وخارج الفئة المهنية العاملة والمسيرة لقطاع التعليم، وبالتالي فهم يعتبرون أجنب بالنسبة لكل ما يجري في التعليم والتربية، لكي يدركوا ويفهموا جيدا مشاكله مثل موظفيها أو المسؤولين عليها، كما يقول المثل العربي (أهل مكة أدرى بشعابها).

### 3-4- لجنة إصلاح المنظومة التربوية:

بعد ادخال مشكلة التربية والتعليم في أجندة الحكومة، وترتيبها كورشة من ورش الإصلاحات، تقرر انشاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في 9 ماي 2000 التي كلفت بتشخيص وضعية المنظومة التربوية وتقييمها واقتراح الإصلاحات اللازمة لها، وتقديم تقريرها الى رئيس الجمهورية، خلال تسعة اشهر، تتكون اللجنة من 158 عضو ويسيرها مكتب يتكون من خمسة أعضاء منهم رئيس وأربعة نواب له، وتتم تقسيم العمل داخلها بين خمسة لجان، كلفت كل واحدة منها، بإعداد تقرير حول محور من المحاور الخمسة التي تتكون من سياسة الإصلاحات التربوية<sup>29</sup> .

إن ما يلاحظ حول لجنة الاصلاح هو الشكوك والتساؤلات التي طرحت حولها خاصة المحتوى البشري والفني والسياسي وقدرتها وكفاءتها للقيام بتقديم مشورة في موضوع حساس، لكونه يتعلق بأكبر القطاعات المهنية وأوسع الحقول الاجتماعية وأكثر مجالات الأمة حساسية لأنه منثى الأجيال على المبادئ الوطنية والحضارية والدينية وصانع وضامن مستقبل المجتمع بالعلم والمعرفة والحصانة، لذلك كان يفترض أن تتكون من الفاعلين الحقيقيين بالقطاع التربوي برمته، تكون مخبرا للفكر التربوي فلسفيا وتربويا وعلميا، يتفرغ لتنظيم و تنشيط ملتقيات وندوات على المستوى الوطني ويشارك فيها كل الباحثين والمهنيين في التربية والتعليم وكذلك النقابات والجمعيات<sup>30</sup> .

وفيما يتعلق باستقلالية وموضوعية اللجنة، فمن بين أعضائها ال 158، لا يوجد تمثيل لأهل التربية والتعليم ولاتوازن بين التيارات الثقافية والإيديولوجية التي تتصارع حول الهوية والانتماء والدين واللغة، كالمعربين والمفرنسين، والإسلاميين والعلمانيين، لأن

ثلاثي أعضاء اللجنة هم من الاستئصاليين ومن دعاة الفرنسية وخصوم التعريب، كما يوجد من بين أعضائها من ليس لهم أية علاقة مع التربية والتعليم<sup>31</sup>، وتم إقحامهم فقط لتدعيم قرارات تخدم الثقافة الفرنسية في الجزائر عن طريق ضرب مكتسبات المدرسة الأساسية كتوحيد لغة المجتمع وحرية واستقلاله. وتم إقصاء شبه كلي لدعاة المدرسة الجزائرية المستقلة ثقافيا وحضاريا عن فرنسا.

ورغم أهمية موضوع إصلاح قطاع التربية والتعليم الذي يتطلب وقتا كبيرا، وعدم التسرع والتشاور والحوار بين جميع الأعضاء للوصول إلى خيارات توافقية، فانه أنجز في مدة تسعة 9 أشهر مما أدى إلى التشكيك في وجود جهة نافذة هي التي أعدته، وكلفت اللجنة بتقديمه دون أي تغيير أو تعديل، لأن كل القرارات والأعمال التي سميت باسم اللجنة كانت معدة ومخططة ومحيرة من طرف الجهات التي كانت وراء تأسيسها، ووقفت وراء قرارات إلغاء نظام المدرسة الأساسية، أنه تم إعطاء تعليمات مكتوبة وغير منشورة للجنة، تفرض عليها عدم الخروج عنها أو تعديلها<sup>32</sup>، وهذا رغم رفض أعضاء من اللجنة القرارات التي اتخذتها دون مناقشتها والاتفاق عليها، كقرارات تعليم اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الثانية ابتدائي، وجعل اللغة الانجليزية لغة أجنبية ثانية، وكتابة المصطلحات باللغة الفرنسية<sup>33</sup>.

ورغم غياب الإجماع حول القرارات التي اتخذتها اللجنة، ومعارضة وأحزاب وجمعيات أولياء التلاميذ والنقابات، فقد تم اتخاذ قرارات إصلاح المنظومة التربوية. وشرع في تنفيذها ابتداء من السنة الدراسية 2003-2004 من طرف وزارة التربية الوطنية<sup>34</sup>.

هنا يتبين لنا كل تفاصيل هاته اللجنة التي هندسة مشروع الإصلاح التربوي في الجزائر في ظلام دامس خفية عن الإعلام والمجتمع، أولا الذين أشرفوا على الإصلاح ليسوا من أهل التربية والتعليم، هل المساءلة الخارجية التعليمية مجدية وحدها وبسطحية كانت ايدولوجية لسانية بامتياز، ثم من غيب أهل الاختصاص بمعنى لاتوجد مساءلة داخلية وفنية وتقنية، لذا تغييب عناصر ومكونات المساءلة التعليمية عن قصد أو عن جهل كان له التأثير البالغ على تذبذب المردود التعليمي وجودته في الجزائر، ثم في الوقت الذي تهمش فيه المساءلة التعليمية كمقاربة لتطوير وتحسين القطاع التعليمي نجد أن العلماء الأمريكيين وصلوا ببحوثهم إلى مايسي بالمساءلة التعليمية الذكية نعم وعلى رأسهم العالم كروكس (CROOKS 2003)- علما أن سنة 2003 هي سنة بداية تطبيق



الإصلاح التربوي- الخطير هو عندما نرى كل الأدلة المجحفة في تدهور الإصلاح التربوي الذي لا يرى الا من زاوية الخبراء الفرنسيين الذين جاءت بهم الوزارة في ماي 2016 لإصلاح الإصلاح، دليل على أن الإصلاح مدة 16 سنة لم يكن في مستوى تطلع المجتمع والدولة لإحداث تنمية علمية رائدة على كل الأصعدة ، لانكاد نلمس عنصرا للمساءلة التعليمية . ناهيك عن مكوناتها وأنواعها ومستوياتها كما سبق ورأيناها، ثم نأتي للأهداف المقصودة من تطبيق المساءلة التعليمية ومدى تجاوبها مع مضمون سياسة الإصلاح التربوي في الجزائر.

#### 4- مضمون سياسة الإصلاح التربوي وأهداف المساءلة التعليمية في الجزائر:

انبثقت سياسة إصلاح المنظومة التربوية، التي قررتها الدولة الجزائرية منذ بداية الألفية الثالثة، عن تفاعل وتأثير ظروف عديدة، فخضعت لإصلاحات تدريجية وجزئية غير منسجمة، وبعد ذلك عرفت لأول مرة سياسة تربوية وطنية شاملة ومنسجمة تتمثل في نظام المدرسة الأساسية الذي نصت عليه أمية 35-76، الذي استمر إلى سنة 2000. ومنها من يعود إلى التحولات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية، كالتحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر منذ صدور دستور 1989، والعولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية. كل هذه الظروف مجتمعة كانت قد أثرت على سياسة إصلاح المنظومة التربوية التي تقرر في 2002 ومدى توافقها مع أهداف المساءلة التعليمية، التي تضمنت المحاور التالية<sup>35</sup>:

**أولا : إصلاح النظام البيداغوجي:** وتناول برامج الشعب والتخصصات بالأطوار الثلاث، الابتدائي المتوسط والثانوي، وذلك باصلاح برامج التعليم و وضع جيل جديد من الكتب المدرسية تمنح مجانا. واستعمال الرموز العلمية بالفرنسية في شعب العلوم والرياضيات والفيزياء والكيمياء ومن اليسار لليمين، وإصلاح برامج التربية الإسلامية. ادخال تعليم اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الأولى ابتدائي، والانجليزية من السنة الأولى متوسط . وتعميم استعمال التقنيات الجديدة للاعلام الآلي والاتصال.

**ثانيا: التكوين وتموين المكونين:** وذلك من خلال تأسيس منظومة جديدة للتكوين وتحسين مستوى المؤطرين التربويين والمسيرين والإداريين. وإعادة الاعتبار لسلك المعلمين<sup>36</sup>.  
**ثالثا: إصلاح المناهج:** وضعت عدة برامج جديدة تم فيها إصلاح مناهج التقييم في مختلف أطوار التعليم كالفروض والامتحانات الفصلية والسنوية والوطنية. وقد تم انشاء

المعهد الوطني للبحث في التربية وعقدت ندوات وملتقيات وطنية حول الكتب المدرسية والتقييم كالملتقى الوطني الذي نظم حول تقييم الكتب المدرسية الذي عقد في الجزائر العاصمة من 21 الى 23 مارس 2005<sup>37</sup>.

رابعا : فتح المنظومة التربوية للاستثمار الخاص: من أهم القرارات التي اتخذت في اطار سياسة إصلاح المنظومة التربوية، قرار فتح التعليم أمام الاستثمار الخاص لأول مرة منذ الاستقلال سنة 1962، وبسبب غياب الإطار التشريعي لتنفيذ هذا القرار، وضعت عدة نصوص قانونية منها:

- القانون رقم 09-03 المؤرخ في 23 أوت 2003 المعدل والمتمم للقرار رق 35-76 المؤرخ في 16 أبريل 1976 المتضمن تنظيم التربية والتكوين.

- القرار رقم 07-05 المؤرخ في 23 أوت 2005 المحدد للقواعد التي تنظم التعليم في المؤسسات الخاصة.

- القرار الوزاري المحدد لدفتر الشروط المتعلقة بفتح و مراقبة المؤسسات التعليمية الخاصة.

- القرار التنفيذي رقم 05-432 المؤرخ في 8 نوفمبر 2005 المحدد لشروط انشاء وفتح ورقابة المؤسسات الخاصة بالتربية والتعليم.

- القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي .

واعتمدت وزارة التربية في تنفيذ سياسة إصلاح المنظومة التربوية على أعمال الدعم التي تقوم بها المؤسسات التي تعمل تحت وصايتها، كالمعهد الوطني لتكوين موظفي التربية، والمعهد الوطني للتكوين والتعليم عن بعد، والمعهد الوطني للبحث في التربية، والمركز الوطني للوثائق التربوية، والمرصد الوطني للتربية والتكوين.

وأدت عملية تنفيذ سياسة إصلاح المنظومة التربوية إلى انجاز أعمال تربوية متنوعة وأخرى في طريق الانجاز، ومن الأعمال المنجزة تم وضع طرق جديدة لتحضير الدروس بهدف جعلها متطابقة مع برامج الاصلاح الجديدة، كما تمت إعادة النظر في نظام التقييم مثل امتحانات البكالوريا وشهادة التعليم المتوسط.

ولأجل إنجاح سياسة الاصلاح التربوي، اتخذت الوزارة عدة إجراءات وأعمال لتحسين الأداء التربوي، فتم تخصيص رصيда ماليًا بقيمة 40 مليار دينار جزائري، تم انفاقه على المنح المدرسية التي تقدم لأبناء ذوي الدخل المحدود في كل دخول مدرسي، وعلى توزيع الكتب والأدوات المدرسية بالمجان على التلاميذ المعوزين، والنقل المدرسي والمطاعم المدرسية، والصحة المدرسية، وغيرها.

#### 4-1- أهداف المساءلة:

وتركز المساءلة التعليمية على عدة أهداف قد تتماشى ومضمون أي سياسة تربوية، خصوصا إذا طبقت المساءلة التعليمية لإحداث الاصلاح التربوي، وحديثا تطور مفهوم المساءلة في التربية وأصبح يشير إلى نظام مركب وشامل يقصد به الإصالح التربوي في جل أبعاده ومفاهيمه، ويمكن تلخيص أهداف المساءلة التربوية كالاتي:

- 1- تصحيح الأخطاء ومحاولة منع تكرارها.
- 2- الوصول إلى مستوى عال في بعديه الكمي والكيفي.
- 3- تخلص الأداء من المحسوبية.
- 4- دفع الإدارة نحو الاستقامة في العمل وفق قواعد الجدارة والاستحقاق وتكافؤ الفرص.

5- التركيز على أهمية المدخلات والممارسات ثم المخرجات المقاسة بدقة<sup>38</sup>.

المتمعن جيدا في أهداف المساءلة التربوية يتضح له جليا التقاطع الكبير بين مضمون الاصلاح نظريا من إصلاح للنظام البيداغوجي إلى إصلاح البرامج والمناهج، إلى التكوين وتكوين المكونين، مع أهداف المساءلة التعليمية، إذ أنه لم يتم تفعيل المساءلة ولو مبدئيا ومع رواجها في العالم الغربي، مادام مكتب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ورئيسها يفضلون السياسات ذات البعد الأوروبي (الفرنسي)، لكن يستوردن الردئ فقط من دمج وتهجين للمجتمع ببتره عن أصوله وعدم إلحاقه بركب التطور التكنولوجي بحجب اللغة العالمية - الانجليزية - من مفكرة الاصلاح. أي إصلاح الذي لا يدرج للمساءلة التربوية مكان إذ هو الخوف من العقاب فقط. فالمساءلة التعليمية تضمن تكافؤ الفرص.

#### 4-2- فوائد المساءلة التعليمية:

إن تبني المساءلة في السياق التربوي يقود الى تحقيق نتائج ايجابية وفوائد عدة نذكرها كالاتي:

- 1- دفع التربويين لتحسين طرائقهم وأساليبهم.
- 2- تحديد مهام وأدوار العاملين في الميدان التربوي للطلبة، والمعلمين، والمديرين، والمشرفين وغيرهم.
- 3- التركيز على مخرجات العملية التربوية ونتائجها.
- 4- تقويم الأداء بصورة موضوعية ودقيقة.
- 5- تطبيق مبدأ المحاسبة ( الثواب والعقاب) على العاملين في المؤسسة.
- 6- القضاء على الآفات الإدارية، كالوساطة و المحسوبية والشللية والاعتمادية والحزبية وغيرها.
- 7- تعزيز الثقة بالجهاز الإداري<sup>39</sup>.

#### الخاتمة:

يعتبر انفاق الدولة على التعليم معيارا مهم في تقييم المكانة التي تحظى بها المنظومة التربوية بين أولويات الدولة، كما يعتبر أهم مؤشر لتقويم سياساتها التربوية كذلك، لأنه كلما ارتفعت نفقات السلطات العامة على التعليم كلما تحققت نتائج ايجابية فيه خاصة في عناصر الموارد البشرية والتجهيزات التربوية والتوثيق المدرسي. ففي سنة 2000 كانت النسبة التي تحصلت عليها المنظومة التربوية من الميزانية الوطنية تساوي 11.6٪ وهي ما يعادل 142 مليار دج، وفي سنة 2012 أصبحت تساوي 17.5٪ أي ما يعادل 345 مليار دينار دج<sup>40</sup> وفي سنة 2014 أصبحت تساوي 711.6 مليار دج أي ما يعادل 711.6 مليار دج وفي سنة 2018 أصبحت تساوي 709.6 مليار دج .

رغم الحلول التي وضعتها الحكومة لإخراج المنظومة التربوية من أزمتها، ورغم ما حققته من نجاح، الا أنها لازالت تعاني من نفس المشاكل التي كانت موجودة قبل 2000، كضعف مستوى المتخرجين خاصة حاملي شهادة البكالوريا الجدد، وضعف مستوى تعليم جميع اللغات واستمرار ظاهرة التسرب المدرسي والعنف المدارس وعدم الاستقرار بسبب الإضرابات العديدة والمتكررة وعدم أشراك المعلمين والأساتذة في صنع القرارات التي تتعلق بالمنظومة التربوية وغياب المؤسسات العلمية المختصة في تسيير وإدارة الشؤون التربوية.

وانتشار ظواهر جديدة أخطر من الظواهر السابقة كالعنف المدرسي والغش والتسرب المدرسي والمخدرات وضعف الرغبة لدى التلاميذ في التعليم خاصة الذكور. بسبب تهميش حاملي الشهادات وانتشار الفساد في الدولة والمجتمع. لذلك يمكن القول أنه لا يمكن لأي إصلاح جزئي أن ينجح الا في طور إصلاح كلي. ولا يمكن أن ينجح إصلاح المدرسة الا بإصلاح بيئتها الكلية، وهذا يتحقق على المدى الطويل.

كما أن المنظومة التربوية الجزائرية رحبت معركة الكم وخسرت معركة الكيف، أي نجحت في ضمان حق التمدريس لجميع الجزائريين وفشلت في تكوين العنصر البشري الكفاء والمؤهل لتحقيق التنمية والتحرر من التبعية التي فرضتها العولمة. تلك هي المعادلة الصعبة التي تقوم عليها أزمة المنظومة التربوية، وهذا هو الشيء الذي لم يحدث في سياسة إصلاح المنظومة التربوية المنتهجة منذ 2000 لأنها لم تؤدي إلى حل معادلة الأزمة التربوية، وهذا للغياب الصارخ للمساءلة التعليمية كيف لمجتمعات متطورة ك الوم.أ ترتقي بتطوير مقاربة المساءلة التعليمية وتعمل على تحسينها باستمرار لتضمن عنصر الجودة والابتكار في التعليم وأضحت المساءلة التعليمية ترادف معنى الاصلاح التربوي لما بلغته من تطور للفكر، واقتراح العالم "كرومس" 2003 معايير المساءلة الذكية وتمثل في الثقة المتبادلة، المشاركة والمسؤولية، الاهتمام بجودة التعليم، التقويم الشامل تنوع مؤشرات الأداء. سنة 2003 هي سنة بدأ تطبيق الاصلاحات نجد المساءلة التعليمية تطورت إلى مساءلة ذكية بمعايير للتشاركية والتقويم في صنع القرارات، أما القائمين عندنا على لجنة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر من خلال التحليل والتقييم كانوا بعيدين كل البعد عن الاصلاح بمفهومه الواسع وعن التطور الحاصل بالعالم المتقدم .

## الهوامش:

- <sup>1</sup> O' Day, Jennifer (2000) "Complexity, Accounta – bility, and School, p21 .
- <sup>2</sup> مجدي صلاح طه المهدي ،المساءلة التعليمية – رؤية الفكر وواقع التطبيق- القاهرة: دار الجامعة الجديدة .2009، ص19.
- <sup>3</sup> O' Day, Jennifer (2000) . Ibid. p.1.
- <sup>4</sup> McPherson, R.J.S. (1996) "Educative Accountability Policy Research: Methodology and Epistemology. Educational Administration Quarterly, Vol.32,No.1, p 81 .
- <sup>5</sup> Newman, Fred. Etal. (1997) "Accountability and School Performance; Implication from Restructuring School" Harvard Education Review. Vol. 67 , No.1, p.43.
- <sup>6</sup> Ysseldyke, J. etal. (1998). "NCEO Framework for Educational Accountability". National Center on Educational Outcomes.p. 86 .
- <sup>7</sup> مجدي صلاح طه المهدي ،المساءلة التعليمية – رؤية الفكر وواقع التطبيق- القاهرة: دار الجامعة الجديدة .2009، ص27 .
- <sup>8</sup> المرجع نفسه ص 30 .
- <sup>9</sup> المرجع نفسه ص 33 .
- <sup>10</sup> الطويل هاني عبد الرحمان. الإدارة التعليمية مفاهيم وآفاق ،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن،1999، ص 33 .
- <sup>11</sup> كمال حسين البيومي.تحليل السياسات التربوية والتخطيط، دار الفكر، الأردن،2001، ص30 .
- <sup>12</sup> فهيم خليفة الفهداوي ، منظور كلي في البيئة والتحليل، دار المسيرة للنشر والتوزيع وللطباعة الأردن،2001، ص92 .
- <sup>13</sup> المرجع نفسه ص108 .
- <sup>14</sup> المرجع نفسه ص 95 .
- <sup>15</sup> كمال حسين البيومي. مرجع سبق ذكره ،ص28-30 .
- <sup>16</sup> معن محمد عياصرة.نظم وسياسات التعليم.دار وائل للنشر، البحرين،2001، ص55 .
- <sup>17</sup> أحمد لشهب ، تحليل سياسة إصلاح المنظومة التربوية، مجلة البحوث السياسية والإدارية،2013، ص110 .
- <sup>18</sup> عبدالقادر فوضيل.المدرسة في الجزائر، حقائق وإشكالات، دار الأمة ،2009، ص9.
- <sup>19</sup> عبد الرحمان سلامة، التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية .الجزائر:الشركة الوطنية للنشر ومكتبة الشعب، 1981، ص32.
- <sup>20</sup> فكتور بلة وآخرون، ترجمة: منذر المصري، التعليم الأساسي في الوطن العربي آفاق جديدة، الأردن :ط1، دار الفرس للنشر مؤسسة عبد الحميد شومان، 2002، ص 231 .
- <sup>21</sup> نافذة على التربية – نشرة إعلامية يصدرها المركز الوطني للوثائق التربوية – العدد 28- أكتوبر 2000 – وزارة التربية الوطنية الجزائرية.
- <sup>22</sup> بن عكي محمد أكلي، ديمقراطية التعليم النظامي في الجزائر خلال الفترة 62-84 التوقع و الإنجاز .رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 1987-1988، ص 121.
- <sup>23</sup> رابح تركي عمارة، أصول التربية والتعليم، ، ص 100 .
- <sup>24</sup> محمد الطيب العلوي، المدرسة الأساسية خصائصها وغاياتها، مجلة التربية العدد 1 السنة الأولى، فبراير، 1982، ص 11-19.
- <sup>25</sup> أنشئ المجلس الأعلى للتربية بمرسوم رقم 96-101 المؤرخ في 11 ماي 1996 ونصب من طرف السيد اليمين زروال بتاريخ 26 نوفمبر 1996 وقدم تقريره عن المنظومة التربوية سنة 1998 ثم حل وعينت مكانه اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية التي كلفت بوضع تقرير جديد عن وضع المنظومة التربوية.
- <sup>26</sup> لقمان مغراوي. نفس المرجع ، ص248-258 .

- <sup>27</sup> علي بن محمد. معركة المصير والهوية في المنظومة التربوية، دار الأمة، الجزائر. ط2001، 1، ص84 .
- <sup>28</sup> المرجع نفسه، ص 87 .
- <sup>29</sup> خطاب رئيس الجمهورية عبدالعزيز بوتفليقة بقصر الأمم يوم 13 ماي 2000 . بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.
- <sup>30</sup> مرسوم رقم 101-2000 المؤرخ في 9ماي 2000 المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، الجريدة الرسمية عدد27 سنة 2000 ، لاسيما المواد1،2،3،4،5 .
- <sup>31</sup> علي بن محمد. معركة المصير والهوية في المنظومة التربوية، دار الأمة، الجزائر. ط2001،1، ص98 .
- <sup>32</sup> نفس المرجع ، ص 102 .
- <sup>33</sup> نفس المرجع، ص 103 .
- <sup>34</sup> جريدة الأحرار، الصادرة بتاريخ 17 مارس 2006.
- <sup>35</sup> منشور وزاري رقم 489 مؤرخ في 3 ماي 2003 صادر عن الأمانة العامة لوزارة التربية الوطنية .
- <sup>36</sup> *Boubker ben bouzid.la réforme de l'éducation nationale en Algérie, enjeux réalisations. Alger casbah. 2009.pp19-22 .*
- <sup>37</sup> *ibid p20.*
- <sup>38</sup> *ibid p 137.*
- <sup>39</sup> أحمد بطاح. قضايا معاصرة في الإدارة التربوية. دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن. 2006، ص 65 .
- <sup>40</sup> *Boubker ben bouzid.la réforme de l'éducation nationale en Algérie, enjeux réalisations. Alger casbah. 2009, pp 260-293.*